

قانونا العشوائيات والطرق على جدول اعمال المجلس



قدمت لجنة الخدمات النيابية قانوني العشوائيات والطرق الى هيئة رئاسة البرلمان، لادراجهما ضمن جدول الاعمال للتصويت عليهما ، وسط مطالبات برلمانية بمنع تجريف الاراضي الزراعية والبساتين.

واوضح عضو اللجنة عباس العطا في لـ"الصباح": أنه اجري التعديل الثاني لقانون الطرق في فقراته " 8و10و14" لاعطاء بعض الصلاحيات لوزارة الاسكان لعمل طرق تخصصية ودولية ، فضلا عن استثمار المقترحات لانشاء محطات الوقود والمطاعم وغيرها وتكون وارداتها لصيانة الطريق".

واكد العطا في "اما قانون العشوائيات فانه ينتظر القراءة الثانية وادراجه ضمن جدول الاعمال للتصويت عليه، مبينا ان هناك تعديلات اجريت عليه وتم دمجها مع التجاوزات على الاراضي الزراعية وتمت اضافة فصل ثالث يتضمن تخصيص صندوق لدعم العشوائيات".

واشار العطا في الى ان "تمليك العشوائيات سيكون حسب طبيعة الموقع، ففي حال كانت قد شيدت مبان عامة او شوارع يتم تعويضهم ونقلهم، واذا كانت تلك العشوائيات في مناطق سكنية يتم استقطاع ايجار بسيط

من شاغليها ومن ثم تملك لهم".

من جهة اخرى، دعت لجنة الزراعة والاهوار والمياه النيابية الحكومة "لاتخاذ الاجراءات القانونية الصارمة بحق تجريف البساتين والاراضي الزراعية وتحويلها الى اراض سكنية خارج الضوابط، بينما عكفت على وضع الصيغ النهائية لقانون الاراضي والبساتين الزراعية وسيعرض على مجلس النواب في الجلسات المقبلة".

واوضح عضو اللجنة جمال فاخر الشبلي لـ"الصباح": ان "اللجنة تدرس الصيغة النهائية للقانون لمنع التجريف وتدهور الزراعة في العراق وانهاء ظاهرة بناء المجمعات السكنية العشوائية عليها، من دون تخطيط مسبق وضمن الاصول والضوابط القانونية والتصميم العمراني للمدن".

واضاف الشبلي ان "من الخطأ ان يتحول جنس الاراضي الزراعية الى سكنية وهو ما يبدد الثروة الزراعية ويحول البلد للتصحر"، مشيراً الى ان "الاراضي الزراعية في العراق تبلغ مساحتها 60 % ، وان الانتاج الزراعي لا يقل اهمية عن النفط".

وطالب الحكومة "بتشكيل غرفة عمليات لاتخاذ اجراءات قانونية بحق من يجرف الاراضي الزراعية وارجاعها كما كانت الى وضعها السابق".